

الإسلاميون في مصر: أزمات الفكر والتنظيم والسياسة

أحمد زغلول
باحث مصري



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

مقدمة:

ظلّ الإسلاميون بتنوعياتهم المختلفة صداداً في رأس أنظمة الحكم المصرية المتتابعة منذ نشأة ما عرف بتيارات الإسلام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين عام 1928؛ واستمرّ تهديدهم للأنظمة المتعاقبة في عدة أشكال اتخذتها هذه التيارات؛ فإمّا معارضة سياسية بدرجات مختلفة، مثل جماعة الإخوان المسلمين، وإمّا رفض للدولة ومحاولة تغيير أنظمة حكم السادات ومبارك وخلخلة دعائمها عن طريق عمليات العنف من جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية قبل مبادرة وقف العنف عام 1997. بعد ذلك، تجد جماعات الإسلام السياسي نفسها في مقدمة المشهد السياسي صانعة له لا معارضة ومناقسة، في لحظة تاريخية مرتبكة داخلياً لسوء الأوضاع الموروثة، وفشلها في إحداث توافق سياسي بمشروع يجمع القوى السياسية، خاصّة وأنّ الإسلاميين وصلوا إلى الحكم وسَطَ حالة انقسام للمجتمع ما بين مؤيد ومعارض.

نبحث هنا في كيفية إدارة الإسلاميين لمشهد الحكم وكيف تعاملوا مع أزمات الحكم، وما أسباب ومراسل وصولهم لحالة الأزمة؟ كما نبحث في أثر هذه التجربة على البنية الفكرية والتنظيمية والسياسية لهذه الجماعات ومستقبلها في المرحلة القادمة.

1- السلطة وأزمة الإسلاميين

تعود كلمة "أزمة" في الأصل إلى اللغة اليونانية القديمة، وتطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري مفاجئ في جسم الإنسان، قد ينتهي بالشفاء أو يؤدي إلى الموت كالأزمة القلبية. وعندما انتقل هذا المصطلح إلى مختلف فروع العلوم الإنسانية، أصبح يعني مجموع الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر لطبيعة الأشياء. وما عاشه إسلاميو مصر في 25 يناير 2011 وما بعدها، وليس انتهاء بتداعيات الثلاثين من يونيو، تتوافر فيه خواصّ "الأزمة"، سواء من حيث التهديد أو المفاجأة أو ضيق الوقت - ورغم أنّ هناك بوادر سبقت هذين الحدثين، إلا أنّ الأمر لم يمثّل لديهم تهديداً حسب ما نراه من سير الأحداث - ممّا شكّل تحدياً أمام التيارات الدينية بمختلف فصائلها، واختباراً لمدى قدرتها على مواجهة الأمر، خاصّة وأنّها لاعب أساسي في الحياة السياسية المصرية بشكل أو بآخر. نهاية المشروع الإسلامي - إن جاز التعبير - لم يكن بيان عزل الجيش لمرسي في الثالث من يوليو 2013، بل كانت التجربة التي لم تستمر سوى عام واحد في الحكم تحمل أسباب نهايتها، سواء لأسباب تنظيمية أو فكرية.

عند النظر لهذه الأزمة التي عاشها إسلاميو مصر، نجدها تدور في ثلاثة محاور: محور فكري، ومحور تنظيمي، ومحور سياسي.

أولاً: المحور الفكري

ظهرت المشكلة في قضايا تنازع عليها الإسلاميون، وكشفت مدى الأزمة الفكرية التي يعيشون فيها خاصة فيما يتعلق بالنظر إلى الدولة، وهو يفسر حالة الصخب حول ما أثير حول هوية مصر الإسلامية، وترجم في الجدل الذي صاحب إعداد دستور 2013. يدفعنا ذلك للتعرف على نظرة الإسلاميين لمسألة الوطنية والأمة، سواء جماعة الإخوان المسلمين أو السلفية السياسية مُمثلة بالدعوة السلفية السكندرية، والموجة الجديدة من الإسلاميين ممثلة في ما يعرف بظاهرة "السلفية الثورية" أو "السلفية القطبية" التي تزامن بروزها مع أحداث 25 يناير 2013، وتمثلها الجبهة السلفية وطلاب الشريعة و"حازمون" ... إلخ.

تراوحت مواقف الإخوان المسلمين ما بين فكرة "الأمة" كأساس لتحقيق الخلافة الإسلامية، وبين مشروع "الدولة الوطنية" في أوقات متعددة تبعاً للمواقف السياسية الأنيّة التي كانت تتخذها¹، وإن كان الغالب عليها فكرة الأمة كهدف يُراد تحقيقه مَدْخلاً لتحقيق مشروع الخلافة أو الدولة الإسلامية. فتاريخياً أنشأ حسن البنا "قسم الاتصال مع العالم الخارجي"، وبعد عقود قليلة أنشئ التنظيم الدولي للجماعة إعلاءً لفكرة الأُمِّيَّة الحاضرة في وعي الجماعة، كذلك نَحَت الممارسة السياسية لها في تجربة الحكم - وإن كانت لم تأخذ دورتها الكاملة لقصر عمر التجربة - منحىً، أحدث انتقادات من مختلف القوى نتيجة موقفها من حركة حماس والنظام السوري وغيرها من المواقف التي تمَّ إرجاعها إلى مشروع الجماعة المتخطّي لنطاق الدولة المصرية. أمّا التيار السلفي عامّة - ومنه الدعوة السلفية السكندرية - فينطلق من فكرة الأمة، حيث يهدف الإسلام لإقامة الخلافة الإسلامية الراشدة التي تعلقو على الأجناس والقوميات والأوطان، ويتساوى فيها جميع المسلمين في الحقوق والواجبات، فحسب مُنظِّره دياسر برهامي: "لا يخفى أن هذه النظرة القومية أو الوطنية الضيقة تعارض ما جاء به الإسلام الذي يبني نظامه على المساواة بين كلِّ الأجناس في دائرته"².

أمّا ما يعرف بـ "السلفية الثورية"، وهي المجموعات السلفية الجديدة التي تزامن بروزها السياسي مع أحداث 25 يناير وتداعياتها - ومنها الجبهة السلفية وحازمون وطلاب الشريعة ... إلخ - وتغلب عليها النزعة القطبية بتنوعياتها، فينطلقون من فكرة الخلافة متجاوزين فكرة الأمة التي تتجاوز الحدود الجغرافية - ويرون أنّ ذلك الشعور الجارف تجاه بقعة جغرافية معيّنة من الأرض وخصائصها، إنما هو نوع من النرجسية - فالجماعة المؤمنة التي أنشأت "الدولة الإسلامية" تكوّنت أصلاً كنوع من التجاوز للروابط العرقية والإقليمية. ودولة الإسلام في رؤيتهم هي "دولة تنشئها جماعة المسلمين بهدف حماية القيم والأفكار والتصورات المشتركة بين تلك الجماعة وحرارتها"، وعليه فغير المسلمين يجب عدم مشاركتهم في سياسة الدولة، لأنّ الدولة أصلاً ليست

¹ - للتفاصيل انظر: حسام تمام، تحولات الإخوان المسلمين، تفكك الأيدلوجيا ونهاية التنظيم، ط2/ مكتبة مدبولي، ص 8:15

² - www.salafvoice.com/article.php?a=2404

من إنشائهم، وليست موجودة لخدمتهم، لأنهم خارج الجماعة المسلمة التي نشأت الدولة كأداة سياسية لهم، مؤكدين أنّ فكرة الدولة المتجاوزة للمكان ليست من اختراعهم، فكلّ الإمبراطوريات متجاوزة للمكان، وكلمة (إمبراطورية) نفسها تعني بسط السيطرة على عدة قوميات؛ أي دولة داخلها عدّة أمم. مُستدلّين بأنّ القول إنّ عصر الإمبراطوريات انتهى، ليس أسخف منه إلا القول إنّ أمريكا الآن تعيش فقط داخل حدودها، وإنّ العلمانية ليست قيمة مفروضة بحكم النفوذ الغربي.³

وعليه، فإنّ المنطلق الفكري للإسلاميين نجده يولي اهتماماً بفكرة الخلافة أكثر من اهتمامه بفكرة الدولة الوطنية، ويتبدّى ذلك في سعي الإسلاميين نحو بناء تصوّرات وآليات ووسائل لكيفية تحقيق الهدف، وهي تصوّرات نظرية بعيدة المدى أكثر من اهتمامهم بالتهيئة لإدارة الدولة، وتبدّى ذلك أيضاً في الفشل الذي تحقق في إدارة محمد مرسي ابن جماعة الإخوان المسلمين لشؤون الدولة المصرية، حيث لم يكن هذا المسار - تاريخياً - مثار اهتمام لدى الجماعة التي عانت من أزمات سياسية وتضييقات أمنية طوال عقود شغلها بالتأطير النظري لـ "فقه الأمة" بديلاً عن الانشغال العملي بـ "فقه الدولة"، ولذلك فقد القدرة على وضع أطروحات عملية بديلة للتعامل بفعالية مع الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظلّ غياب تصوّر لإمكانية التعامل مع الحكم حال وصولهم إليه يوماً من الأيام.

ثانياً: المحور التنظيمي

اختارت جماعات الإسلام السياسي في مصر تطبيق النموذج "الأردني" في إدارة علاقتها بالحزب، والذي يتلخّص في أن يكون الحزب هو الذراع السياسي للجماعة، ولا يشترط فيه انفصال القيادات، مثلما هو الحال في النموذج المغربي. وعليه ... كان من الطبيعي أن نجد أنّ غالب تحركات وقرارات هذه الجماعات ناتج عن قرار للحركة وليس للحزب؛ فالحركة / الجماعة هي التي تطرح المبادرات، وتُسوّقها، وتردّد عن الانتقادات المُثارة، وتكون بمثابة الحكم لو حدثت أيّة خروقات أو اجتهدات شخصية من بعض أعضاء الحزب خارج الخط العام الذي ترتبته، لتعيد الأمر لقبضتها الإدارية والرمزية التي اختارتها.⁴

وبالنظر لجماعة الإخوان المسلمين، نجد أنّه "رغم أنّ الجماعة فصلت الهياكل العليا للحزب عنها إدارياً، ورغم وجود قيادات مستقلة عن الحزب" إلا أنّ واقع الأمر يقول إنّ الانفصال لم يحدث في المستويات الوسطى

³ - لقاء مع الناشط الإسلامي يحيى رفاعي سرور، القاهرة، 29 أكتوبر 2013

• لم يثر إخفاء حازم صلاح أبو إسماعيل معلوماته بخصوص جنسية والدته الأمريكية أية تحفظات سلبية ذات منحنى أخلاقي لدى أتباعه باعتباره خالف القانون الذي يفترض عليه كمواطن احترامه، وكانت أسبابهم هي أنهم أصلاً لا يعترفون بفكرة الدولة الوطنية، فالأمة الإسلامية هي الجامعة لهم، وما فعله أبو إسماعيل يدخل في باب الدهاء السياسي المحمود، ولا يعتبر مخالفة، لأنهم بالتالي لا يتحفظون على القانون الحاكم، لأنه مخالف للشريعة الإسلامية، والأمر نفسه لدى جماعة الإخوان المسلمين التي أعلن مرشدها السابق مهدي عاكف عدم ممانعته تولّي ماليزي حكم مصر.

⁴ - للتوسع في هذه الجزئية انظر تفاصيل إقالة المتحدث الرسمي الأول لحزب النور د. محمد يسري سلامة في: أحمد زغلول، الإسلاميون والثورة، دار أوراق لنشر والتوزيع 2012، ص 97

والدنيا بالحزب عن الجماعة. وظلت الازدواجية في القيادات موجودة، حيث يكون مسؤول الجماعة هو مسؤول الحزب، ولا يوجد أيّ فارق فعلي بين ممارسات الحزب والجماعة. الأمر نفسه في الدعوة السلفية وحزب النور؛ ففي بداية التجربة سألنا جماعة الحزب عن النماذج الشبيهة التي ينوون تطبيقها، فرفضوا كافة النماذج السابقة في عالمنا العربي، وأكدوا أنّ التجربة المصرية ستكون إضافة ونموذجاً جديداً، وستحمل بصمة مصرية خالصة. لكنّ واقع الأمر من خلال ممارساتهم الفعلية يقول إنهم ساروا على درب الإخوان المسلمين وحزبهم "الحرية والعدالة"، فعندما ننظر إلى الهيكل الإداري للدعوة والحزب، نجد انفصلاً بين الشخصيات المسؤولة عن الدعوة، وتلك المسؤولة عن الحزب، وهناك من يجمع بين الصفتين، ولكن الأغلب الأعم ليس كذلك. ونجم عن هذه الإشكالية أزمات متتالية في حزب النور نتج عنها خروج عدد من قيادات الحزب مع بعض الأعضاء، واتجهوا لتأسيس حزب "الوطن"⁵. لكنّ الجدير بالذكر أنّ هذه الإشكالية لم تظهر تأثيراتها في جماعة الإخوان المسلمين، مثلما ظهرت في حزب النور نظراً لطبيعة التنظيم الحاكم للجماعة. وهذا عكس الدعوة السلفية، فهي حالة مشايخية إلى حد بعيد، لم تصل بعد لمرحلة انصهار الجميع في التنظيم، فضلاً عن استمرار التصعيد في عضوية الحزب العاملة على أساس موقعها من الجماعة؛ أي أنّ ارتقاء العضو في الحزب يكون بمقدار ارتقائه في الجماعة، حيث تشترط لائحة الحزب تسجيل العضوية أولاً كعضو منتسب في مدة تتراوح من ستة أشهر إلى عام، يتمّ فيها تقديم دورات التدريب والتثقيف السياسي، ثم يتمّ تقييمه بعد ستة أشهر أخرى، فإما أن يصعد لمرتبة عضو عامل أو يعاد تقييمه بعد ستة أشهر أخرى، وعندما يجتاز المنتسب هذا التقييم يتحوّل إلى عضو عامل.

أمّا باقي الأحزاب السلفية - حزبي الأصالة والفضيلة - فلم تعان من هذه الإشكالية نظراً لأنّ شيوخاً، مثل محمد عبد المقصود وفوزي السعيد هما الداعيان إلى وجود هذه الأحزاب. وقد شجّعوا تلامذتهم ومريديهم على الانضواء تحت راية هذه الأحزاب، وبالتالي لم توجد أجنحة متنافسة⁶. مثلما كان الحال في حزب النور والدعوة السلفية. وإن اختفت شخصية هذه الأحزاب أمام شخصية شيوخها الداعمين، وخرجت من المعادلة السياسية، حيث لم تحقّق شعبية خارج نطاق شعبية شيوخها، إذ أصبح الحزب يتحرك بناء على تحركات مشايخه ومواقفهم. في حين عجزت الحالة السلفية الثورية الجديدة عن إيجاد أيّ شكل تنظيمي لها، واكتفت - حتى الآن - بأن تكون جماعة ضغط مرتبطة ذهنياً بعدد من الأسماء تحركها وتتصدر مشاهداً وتختفي باختفائهم، مثلما هي الحال في "حازمون" و"طلاب الشريعة" وفي أفضل الظروف كوّنّت مكتباً سياسياً لها كالجبهة السلفية.

⁵ - في تفاصيل تلك الإشكالية وما نتج عنها من انقسامات في حزب النور انظر: الإسلاميون والثورة، م س، ص ص 97-104، أيضاً: "حزب النور"، السلفيون والحزبية من التأسيس إلى الأزمة، على الرابط التالي:

www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1326&Itemid=157

⁶ - للنظر في نشأة هذين الحزبين وقصة الخلافات بينهما انظر كتابنا الإسلاميون والثورة، أوراق للطبع والنشر ط/2013، ص ص 104-108

ثالثاً: المحور السياسي

بالنظر للأداء السياسي للإسلاميين طوال عام، نجده يفتقر إلى وجود الرؤية في الممارسة السياسية، فلم يتوقع أيًا من مكونات المشهد الإسلامي إمكانية حدوث ثورة يترتب عليها تغيير نظام الحكم، حيث يصبحون قاب قوسين من إدارة البلاد لذا تأخروا في دعمها، واكتفوا بالقيام بدور المعارضة بصور متعددة. ونجم عن هذا الارتباك الفكري والسياسي، أنهم عندما وصلوا للحكم لم يقترّبوا من عصب النظام، وحاولوا ترويضه لصالحهم والاستفادة من الأوضاع الموجودة. فعندما قامت ثورة يناير 2011 لم تقترب الثورة من البنى الأساسية للنظام وأولها قطاع الداخلية، والمؤسسات الإعلامية الموالية للنظام السابق، وشبكات الفساد المتوطنة بالجهاز الإداري للدولة، ومجموعات رجال الأعمال الذين تحالفوا مع دولة مبارك وغيرها... وإنما اكتفت الثورة - كنتاج أساسي لضعف المجموعات الثورية، وعدم وجود قيادة حقيقية للثورة - بإزاحة مبارك ورجاله من السلطة ليظلّ النظام كما هو بدون أيّ تغيير جذري حقيقي، وأدار الثورة منذ اليوم الأول لنجاحها جناح من السلطة السابقة "المؤسسة العسكرية"، لتقوم فعلياً بإنهاء الثورة مبكراً عن طريق التحالف مع جماعة الإخوان أكبر المجموعات الإصلاحية التي تتواجد في معسكر الثورة لتجذبها خارجاً هي وأغلب المجموعات الإسلامية، ليقف المسار الثوري عند هذه اللحظة، ويتمّ تدشين المسار الدستوري الذي بدأ بالتنافس الفصائلي على السلطة قبل أن توضع القواعد المؤسّسة والمنظمة للنظام السياسي للدولة.⁷

عند استعراض الأداء السياسي للإخوان المسلمين، نجده يقيّم من قبل الغالبية بكونه أقلّ ممّا كان متوقّعاً لعدة أسباب منها:

1- النظام باعتماده على الشرعية الانتخابية في تفرّده بإدارة شؤون البلاد اعتمد على أبناء الإخوان المسلمين بشكل رئيس برّته الجماعة بأنّ من حق الرئيس أن يختار من يعمل معه - وقّلت مما قيل عن "أخونة" السلطة كما يقول حزب النور، وقالت إنّ هذا محض، وهم ليس له أي سند واقعي - ثم استخدمت أطيافاً من الإسلاميين دون غيرهم من باقي القوى، رغم أنّ محمد مرسي أشار في بدايات حكمه إلى ضرورة التعاون مع جميع التكتلات الثورية في بناء تحالف يُمكن من تأسيس نظام مستقر مدعوم من فصائل متعددة، وهذا من سمات الفترات الانتقالية.

2- حالة الاستعلاء التي شأبت تعامل الجماعة - وهي في الحكم- مع غيرها من الكيانات الإسلامية انطلاقاً من أنها الجماعة الأم، حيث تتحرك وفق ما تراه وتنفيذ أجندتها، فلم نجد أيّة محاولة تقارب مع حزب النور وغيره من الأحزاب الإسلامية وإشراكها في العملية السياسية، ورغم اقتراب بعض الإسلاميين من دوائر السلطة العليا، مثل السلفي د. عماد عبد الغفور رئيس حزب الوطن السلفي ومساعد الرئيس وترشيحه للعديد من

⁷ - أحمد عبد الحميد حسين، الإخوان المسلمون. بين الثورة وأزمة إدارة الدولة، ورقة غير منشورة.

الكفاءات للمناصب الوزارية إلا أنه تم تجاهل ترشيحاته، والأمر نفسه حدث في حركة المحافظين الأخيرة. لم يحاول النظام أيضاً استخدام رموز السلفية الجهادية لمساعدته في فهم الملفّ السينوي والتعامل مع جهاديينها، حيث كان التجاهل التام لطلباتهم الداعية إلى المساعدة في بعض الأزمات - وهذا قد يرجع لعدم اعتراف هؤلاء بمرسي رئيساً- ففي أعقاب الأزمات الأمنية التي وقعت في سيناء أعلنت السلفية الجهادية عن استعدادها للمساهمة في تقديم المساعدة لو أراد النظام، ولم يحدث أيّ انفتاح عليهم.

3- عدم ثورية الجماعة، فهي جماعة إصلاحية تجيد من واقع خبراتها التعامل مع الواقع كما هو ومحاولة تغييره، لذا لم يكن باستطاعتها - فكرياً وتنظيمياً- اتخاذ قرارات جذرية، فنتيجة لوجود الجماعة خارج إطار مؤسسات الدولة ووظائفها الإدارية العليا كانت فقيرة في جانب الكوادر التي تمتلك القدرة على إدارة الجهاز التنفيذي للدولة، مما جعلها رهينة الدولة العميقة بكل ما فيها من قيادات غير كفوة ضعيفة الإنجاز أو من رجال النظام السابق أو لها مصالح ومكتسبات متضاربة مع مصالح النظام الجديد، ممّا تسبّب في فشل النظام الجديد سياسياً.

4- الأداء السياسي لقوى الإسلام السياسي يشير إلى عدم وجود مشروع خاصّ بهم؛ فهم يدورون حول مشروع الإخوان كعامل مساعد يتمّ استخدامه لتمرير بعض القضايا مقابل بعض المكافآت من حين لآخر، وهذا يتّضح في موقف الجماعة الإسلامية ودعمها المطلق للنظام. ولحدثة السلفيين- بمختلف تنويعاتهم- بالممارسة السياسية نجدها تتشارك مع جماعة الإخوان المسلمين في غياب الطرح السياسي اللازم لإدارة الدولة، فظلت حبيسة مشروع الهوية الإسلامية، وظلت بعض مكوناتها - الدعوة السلفية - تمارس سياسة "ردّ الفعل" ضد جماعة الإخوان المسلمين - مستندة إلى الرؤية الفقهية لهم، باعتبارهم جماعة مبتدعة، وعند اتخاذها موقفاً سياسياً خاصاً بها نجدها تتسبب في إثارة غضب الصفّ الإسلامي كاملاً عليها.⁸

⁸ - عندما قدّم حزب النور مبادرته للحوار الوطني، وأبدى رغبته في التقارب مع بعض القوى السياسية ممثلة بجهة الإنقاذ، وما تبع ذلك من تلسنات بينه وبين الإخوان، قام الحزب بعدد من الأنشطة ذات الطابع السياسي، مثل قيام وفد من الحزب بالتوسط بين الجانبين المصري والليبي، لإنهاء مشكلة التناشيرات، فضلاً عن قيام بعض وحداته المحلية ببعض التوسّطات في المشاكل المحلية وإقامة الأسواق المدعّمة للسلع الغذائية وإظهار هذه الأنشطة إعلامياً. واستمرّ تصعيده لملف الأخونة، فيونس مخيون رئيس الحزب يؤكد أن الحزب سيقف لعملية أخونة الدولة بالمرصاد، بل وهدّد بنشر الملف في الإعلام تفصيلاً إذا استمر هذا النهج، ثمّ أتى الموقف الراض من التسهيلات الإيرانية للراغبين للسفر إليها مما اعتبره النور - ومن ورائه الدعوة السلفية - غزوة شيعية لمصر. هذه التحركات تجاه الموقف من إيران تحديداً يشير لعدة أمور، هي:

عدم استطاعتهم تخطي مشروع الهوية: فهم يعيشون مرحلة تخطب فبعد أن أكدوا على أن الدستور - الذي شاركوا فيه - سوف يكون نهاية هذا المشروع عادوا مرة أخرى للحديث عن الهوية نتيجة عدم وجود مشروع سياسي مُقدم تلتف حوله الأطياف المجتمعية ولا برنامج اقتصادي أو اجتماعي يمكن أن يسهم في إحداث تغيير في الظروف الحالية. أيضاً وجود أزمة في الفكر السياسي لديهم: فأني دارس للعلاقات الدولية يعلم يقيناً بعدم إمكانية تحقيق هذه الشروط فهي تكاد تكون مستحيلة، فلم يسبق لدولة أن أملت مثل هذه الشروط من أجل عودة علاقاتها مع دولة بعينها. فضلاً على أن العلاقات بين الدول تكون على أساس المصالح القومية وليس على أساس القواعد العقدية والولاء والبراء. كذلك غياب هوية الحزب واستمرار البحث عن نقطة تمايز عن باقي الأطياف الإسلامية عامة، وعن الإخوان المسلمين خاصة، حيث تؤدي محاولاتها هذه إلى حالة ارتباك وتخطب في إدارتها للمشهد السياسي، وتحديد موضعها على خريطة الإسلاميين، فعندما قدّموا مبادرة تفاعلت معها جبهة الإنقاذ لكنها تسببت في غضب باقي الأطياف الإسلامية التي اعتبرتها تشقّ الصف الإسلامي. للتفاصيل انظر: أحمد زغلول، السلفية السياسية في مصر .. مزيد من التخطب، على الرابط التالي:

www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1482&Itemid=157

في حين مثلت السلفية الثورية حالة خاصة في المشهد الإسلامي وُسِّمت بالثورية لموافقها الثورية - خاصة من حكم المجلس العسكري - وبالإسلامية لمشروعهم الإسلامي مثل غيرها، فشلت هذه الحالة في تنظيم نفسها سياسياً في حزب، فكان هناك مشروعان حزبيان لم يكتملا نتيجة رمزية ومركزية القيادات وغياب كوادر يعتمد عليها، مثل مشروع حازمون الحزبي "الأمة ثم الرؤية"، في حين كانت الموارد المادية والبشرية هي المانعة في حالة حزب الشعب لمشروع الجبهة السلفية، وظلت تحركاتهم السياسية مؤيدة للخط الإسلامي العام، ولم تنفصل عنه رغم انتقاداتها لأداء الإخوان المسلمين، إلا أنها لم تتشدد عن المشهد الإسلامي.⁹

2- الإسلاميون وإدارة الأزمة – 30 يونيو مثالاً

على الرغم من تعدد الأزمات التي تعرّض لها إسلاميو مصر طوال عام في صدارة الحكم، إلا أنّ تعاملهم مع حدث 30 يونيو وما تبعه من تطورات يُعدّ أنموذجاً يُجمل مدى الفشل الذي تمكن منهم وانعكس على أدائهم السياسي. فقراءة "الشراكة السياسية" بين الإسلاميين تشير إلى أنها مرّت بعده مراحل¹⁰ أولها كانت مرحلة انفتاح الإخوان المسلمين ومرشّحها الرئاسيين م.خيرت الشاطر ثم د.محمد مرسي على القوى الإسلامية في مصر، حيث جرت لقاءات مع كافة الرموز الإسلامية في مرحلة الدعاية الانتخابية لكسب تأييدهم، وتعهّدوا أمام الجميع بإقامة المشروع الإسلامي، لذا حصد مرسي تأييد غالب الإسلاميين في المرحلة الأولى عدا جماعة الدعوة السلفية التي لم تدعمه مُفضّله عليه المرشح المنافس عبد المنعم أبو الفتوح، إلا أنّ مرسي اعتمد دعائياً على دعم قطاعات سلفية أخرى له، مثل سلفية القاهرة والهيئة الشرعية ومجلس شورى العلماء، وفي المرحلة الثانية دعمته الدعوة السلفية كمرشح إسلامي.

بعد نجاح مرسي ووصوله للرئاسة أجرى عدة لقاءات ودية مع كافة القطاعات الإسلامية لتنهئته بالفوز، ولتأكيد التزامه بتعهّداته لهم، ثم أتت مرحلة تجميد العلاقة مع الإسلاميين، حيث تجاهل كلّ من مؤسسة الرئاسة وحزب الحرية والعدالة حزب النور خاصة وأنه الحزب الثاني من حيث التمثيل البرلماني في مجلسي الشعب والشورى، فكان المتوقع أن يكون له نصيب مؤثر في وزارة قنديل أو في حركة المحافظين ومجالس المدن حسب تعهدات الإخوان لهم من قبل. وصرّح حينئذ عماد عبد الغفور رئيس الحزب أنّ مؤسسة الرئاسة وحزب الحرية والعدالة تجاهلتهم، فلم يحدث أيّ تشاور أو اتصال معه منذ انتخاب مرسي. ورغم تقدّم الحزب بعدة ترشيحات لعدد من الكفاءات وأساتذة الجامعة، إلا أنه لم يتمّ اختيار سوى ممثل واحد فقط، هو د. علم الدين لتولّي وزارة البيئة، وهذا لا يتناسب مع الوزن النسبي للحزب، مما تسبّب في عدم مشاركة النور في الحكومة،

⁹ - على سبيل المثال رأّت الجبهة السلفية أن دستور 2012 أضعف مرجعية الشريعة الإسلامية، وجعل السيادة للشعب بالمخالفة لشرع الله، ولم يحظر الإساءة للذات الإلهية ولا الصحابة وأمّهات المؤمنين؛ مما يفتح الباب لحرية الإلحاد، لكنها دعت للتصويت بـ"نعم" في الاستفتاء أملاً في تعديل المخالفات الشرعية مستقبلاً مبررة موقفها هذا بضرورة الخروج من حالة الفوضى. www.albawabhnews.com/2036

¹⁰ - الإسلاميون ومرسي.. حصاد عام في الحكم، م س

حيث أتت حكومة قنديل الأولى والثانية والتغييرات الوزارية لتخالف ما سبق واتفق عليه بتشكيل حكومة ائتلاف وطني تمثل كافة الأحزاب. وظلّ هذا التجاهل قائماً حتى بدأت مرحلة الاحتواء التي قام بها مرسي للإسلاميين، حيث تمّ إشراك عدد من السلفيين في الهيئة الاستشارية للرئيس فضلاً عن وجود ممثل للجماعة الإسلامية بالإضافة إلى وجود د. عماد عبد الغفور رئيس حزب النور في منصب مساعد الرئيس، رغم ما تردّد عن رفض الدعوة السلفية لوجود عبد الغفور كمساعد للرئيس واقتراحها أشرف ثابت وكيل مجلس الشعب بديلاً عنه بسبب الصراعات الدائرة آنذاك بين حزب النور والدعوة السلفية.

وبعد فترة هدوء سلفي إخواني بدأت مرحلة من التوتّر تعود للعلاقة بسبب الصلاحيات التنفيذية الفعلية للمنتميين للإخوان وشرفية مناصب الإسلاميين، وهذا لم يُرض السلفيين، فبدأ الحديث عن ملف الأخونة في الجهاز الإداري للدولة، ثم كان الردّ من الرئاسة بإقالة السلفي خالد علم الدين من الهيئة الاستشارية واتهامه في قضايا فساد - لم يُعلن عن تفاصيلها - تبعها استقالة السلفي بسام الزرقا احتجاجاً على الأوضاع بالرئاسة وتضامناً مع إقالة علم الدين. وهنا بدأت المواجهات العلنية بين النور ومؤسسة الرئاسة وجماعة الإخوان المسلمين وصراع سياسي بدأ منذ مبادرة حزب النور التي نالت استحسان جبهة الإنقاذ. وأمام خسارة مرسي بطريقة إدارته الحكم لجزء من التيار السلفي لم يبق معه سوى تيار السلفية الثورية، وأبرزها "حازمون" والجبهة السلفية. وهنا بدأ النظام يعرف مرحلة التخبّط في إدارته للعلاقة مع الإسلاميين، فأمام التباعد المستمر مع القوى السلفية حدث تقارب مع الجماعة الإسلامية التي استخدمها كعصي مهددة للقوى المعارضة وكأفأها بتعيين أحد أبنائها محافظاً للأقصر.

انعكس هذا التخبّط في العلاقات على الأزمات السياسية؛ فبالنظر لحال الإخوان المسلمين نجد أنّ تعاطيها مع دعوات الخروج لـ 30 يونيو يشير إلى مدى عمق الأزمة التي تعانيها الجماعة، ومؤسسة الرئاسة، وهنا في مثل هذه الأزمات¹¹ تحديداً لا يمكن أن نفصل بين الاثنين، فالجماعة هي الحاضنة للرئاسة بمشروعاتها وخطها العام ورجالاتها وتشريعاتها، وهي من تدير الحملة الإعلامية المضادة لحملة تمرد، فنجد أنّ النظام في إطار تفاعل الجماعة مع الأزمة قام بالتحرك على محورين:

المحور الأول "سياسي": وتتبع فيه سياسة "الإنكار"، وذلك بالتأكيد على أنّ الأمور طبيعية جداً ولا يوجد ما يقلق بالدعوة للخروج في 30 يونيو؛ فالأمين العام للجماعة وعضو مكتب الإرشاد د. محمود حسين يرى أن 30 يونيو هو حدث سيمرّ كما مرّ غيره، ولن يحدث هناك تغيير كبير، مؤكداً أنّ حجمه الحقيقي أقلّ بكثير جداً مما يُثار في الإعلام، ولا يتجاوز أكثر من 5% مما يثار فعلياً على شاشات الفضائيات ووسائل الإعلام المختلفة، موضحاً أنّ هناك محاولات في وسائل الإعلام تُصور هذا الحدث على أنه تجييش للشعب المصري. وأضاف

¹¹ - أحمد زغلول، 30 يونيو ومأزق الإسلاميين في مصر،

فنحن نعيش في القرى والمدن، ونرى الناس ونتعامل معهم... والواقع يؤكد أنه لا علاقة لهؤلاء الناس بما يثار في وسائل الإعلام بين النخبة المثقفة ولن تنجح هذه المحاولات. أما د.باكينام الشراوي مساعدة الرئيس للشؤون السياسية فدعت إلى الحفاظ على سلمية تظاهرات 30 يونيو، لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وقالت: "قد نختلف حول شرعية ومنطقية المطالب المرفوعة يوم 30 يونيو، ولكن يجب أن يجتمع كل المصريين على ضرورة حرية وسلمية التظاهر والتعبير عن الرأي".

وهذا امتداد للإستراتيجية التي تتبناها الجماعة في مثل هذه المواقف والقائمة على تجاهل كافة الانتقادات الموجهة لها والتقليل من شأنها، مثلما حدث فيما تردد بـ"أخونة" السلطة وعدم السماح بمشاركة غيرها.¹² وحتى اللحظات الأخيرة كانت هناك محاولة للإيحاء بأن الأمور مفتعلة في إطار ضغوط الدولة العميقة، وظهر ذلك في تصريحات قيادتها العليا التي اعتبرت ما يجري جزءاً من المؤامرة التي تحاك ضد الرئيس من بقايا النظام السابق والقوى العلمانية.

أمّا **المحور الثاني** الذي تتبناه الجماعة فهو "ديني"، بالتأكيد على أنّ "الرئيس" هو "ولي الأمر الشرعي"، وأنّ الخروج عليه غير مقبول؛ ففي حين يؤكد د.عبد الرحمن البر أنّ "حركة تمرّد لا تخرج عن الشريعة إذا كانت من أجل توصيل رسالة باعتراضهم على الرئيس، لكن لو تحوّلت تلك الحركة إلى الدعوة لإسقاط الرئيس، فإنّ هذا "خروج على الحاكم" ما لم تتوافر الشروط الشرعية من أجل ذلك"، يشايعه في هذا الموقف القيادي السلفي والنائب الثاني للدعوة السلفية سعيد عبد العظيم الذي يرى أنّ مرسى وليّ أمر شرعي والخروج عليه محرّم، ونطيعه في غير معصية الله. في حين يؤكد النائب الأول للدعوة السلفية ياسر برهامي: "مرسي" ليس حاكماً شرعياً أو خليفة للمسلمين، وصفه بأنه «حاكم دولة مسلمة، نرجو فيه الخير، لكن العقد الذي بيننا وبين الرئيس يختلف عن العقد الذي يكون بين المسلمين والخليفة، فشروط الخلافة أن يختاره أهل الحل والعقد، وأن يحكم مدى حياته».

وتستمر هذه المعركة الجدليّة حول "ولي الأمر"، لتأتي تصريحات السلفي د.محمد عبد المقصود في مؤتمر نصر سوريا - بحضور الرئيس- وكان أشدها قولاً وما زاد الأمور اشتعالاً هو ما قاله عن الداعين للخروج: "أسأل الله أن ينصر الإسلام ويعزّز المسلمين، وأن يجعل يوم 30 يونيو يوم عزّة للإسلام والمسلمين، وكسراً لشوكة الكافرين والمنافقين"، لكن يؤتى ببيان صادر بتوقيع الإمام الأكبر د.أحمد الطيب، ليحسم هذا الأمر اليوم مؤكداً أنّ المظاهرات السلمية ضد ولي الأمر مباحة و جائزة، وليس لها علاقة بالإيمان والكفر.

¹² - أخرج النظام التعديل الوزاري، ولم يلتفت إلى تمثيل التيار السلفي، كذلك جاءت حركة المحافظين بالمثل ممّا غذى حملة التصعيد الإعلامية التي يقودها حزب النور ضد الأداء السياسي للرئيس والإخوان، مما دفع البعض للقول بأن حزب النور أصبح الجناح السياسي لحركة تمرد.

أولاً: تداعيات التجربة

في إطار قراءة التجربة المنتهية ببيان عزل وزير الدفاع للرئيس مرسي في الثالث من يوليو، نجد أنّ تجربة الإسلاميين فترة وجودهم في السلطة قد أثّرت عليهم جميعاً بالسلب، وذلك يعبر عن تعمق الأزمة الفكرية لدى جماعات الإسلام السياسي بدرجات مختلفة:

1- فمارسات الإخوان المسلمين لجأت في إطار البحث عن توازنها الفكري/السياسي أمام الانتقادات الموجهة لأدائها إلى تزايد اعتمادها على الرافد السلفي - في مكوّنها الفكري - خاصة بعد الصدامات بينها وبين الجزء الأكثر تنظيمياً بالكتلة السلفية، وهو الدعوة السلفية وحزب النور - وهذا ساهم في زيادة حالة التشرذم السلفي - فكلماً تعرّضت الجماعة لأزمة ضاغطة "تتسلّف" في خطابها، حيث لجأت الجماعة إلى افتعال بعض الخطابات "المتسلّفة" واستخدامها سياسياً لتسويق سياساتها بين أطراف المجتمع السلفي لاجتذاب شرائح جديدة لدعمها¹³ - مثل إثارة قضية وليّ الأمر الشرعي- وبذلك تمكّنت من استمالة بعض الأطياف لدعمها، مثل سلفية القاهرة واستخدامهم في الردّ على السلفيين المعارضين لها، كما وقع الأمر مع د.سعيد عبد العظيم.

2- تسببت مواقف الدعوة السلفية وحزب النور المتقاربة مع جبهة الإنقاذ بعض الوقت- ثم مُعارضتها لمرسي ثم تأييدها لبيان عزل الجيش له إلى فقدانها مساحة كبيرة من مؤيديها من الكتلة السلفية، إذ عمدت الآلة الإعلامية للجماعة إلى القول بأنّ حزب النور أصبح الجناح السياسي لحركة تمرد، ممّا جعل الشيخ محمد عبد المقصود يصف حزب النور بأنه "مُعسكر المنافقين"، وذلك بعد أن انسحبوا من خارطة الطريق احتجاجاً على ما حدث بالحرس الجمهوري. كما عاد الخطاب التكفيري لدى قطاعات من التيار السلفي وتحديداً السلفية الحركية التي يمثلها الشيوخ محمد عبد المقصود وفوزي السعيد، ونشأت أحمد ويتبعها حزبا الأصالة والفضيلة وسط اختفاء أية أصوات معارضة لهذا الخطاب، سواء من هذه الأحزاب أو من الرئيس محمد مرسي، خاصة وأنّ هذا الخطاب التكفيري كان بحضوره في فعاليات تأييد سوريا في ملعب القاهرة، حيث حوّل هؤلاء المشايخ خلافاً سياسياً بين القوى المختلفة إلى خلاف عقائدي يكفر ويستباح فيه المخالف.

3- أما الجماعة الإسلامية، فخسرت الكثير من صورتها الذهنية المعتدلة التي بدأت تقدمها للمجتمع منذ سنوات، لا سيما بعد عودتها للغة التهديد والتصريحات العنيفة، خاصة تصريحات القيادي عاصم عبد الماجد - وهذا يفتح الباب حول الحديث عن مدى جدية المراجعات التي قامت بها - حيث أشار إلى أنّ من يريد النزول في مظاهرات 30 يونيو يريد سفك الدماء، لأنه يريد أن يتخلّص من الرئيس بالعنف وعواقب ذلك ستكون

¹³ - حدث ذلك وقت المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية فقد استعانت الجماعة بالشيوخ في جولاتها الانتخابية لمواجهة تقدم حزب النور في نتائج المرحلة الأولى، فوجدنا المؤتمرات الانتخابية يحضرها د.صفوت حجازي، و د.محمد عبد المقصود، و الشيخ نشأت أحمد وغيرهم من الشيوخ. ولمزيد من التفاصيل انظر: 30 يونيو ومازق الإسلاميين في مصر، م س.

بحوراً من الدماء ستسيل، ولم تخرج أية تصريحات مضادة له من قبل شيوخ الجماعة حيث اكتفوا بالقول بأن عاصم عبد الماجد "حالة خاصة".

أما على الجانب السياسي، فقد كان لفشل الإسلاميين في إدارة أزمة الغضب الشعبي المتزايد دور بارز أعطى زخماً لحركة مثل "تمرد"؛ فسوء إدارة الإخوان المسلمين لأزمات الحكم نتاج¹⁴ "هيمنة أزمة ثقة بين معظم الأطراف السياسية، حيث ارتكبت الجماعة على الديمقراطية في شكلها الأداتي (التعبئة والحشد وصناديق الانتخابات) دون استيعاب حقيقي للديموقراطية في إطارها القيمي، وبالتالي كان تصدير شعارات من عينة "الشرعية" و"بيننا وبينكم الصندوق"، وبالتالي غلبت النزعة الاستعلائية على مكون الخطاب والفعل الإخواني في التعامل مع المعارضة المصرية". مما تسبب في ضياع فرصة ذهبية لن تعوضها الجماعة مستقبلاً ببناء نموذج وطني مصري، رغم أنها كانت تبشر بذلك في سنوات الحصار، حيث لجأت إلى الانغلاق على ذاتها بدلاً عن الانفتاح الجدّي على غيرها من القوى المدنية أو الإسلامية، وبدا ذلك في كافة تحركات النظام الحاكم، سواء في الفريق الرئاسي أو وزارتي قنديل وأخيراً حركة المحافظين. وأمام فقدان تأييد غالب أطياف العملية السياسية الواحد تلو الآخر لم يتبقّ أمام الإخوان سوى استخدام "الجماعة الإسلامية"، فبعد موجات مدّ وجزر بينهما، بدأ يحدث تقارب في المواقف، وتجلّى هذا التقارب في الحرب بالوكالة التي تقوم بها الجماعة الإسلامية للدفاع عن شرعية الرئيس الإخواني، حيث أعادت تصريحات عاصم عبد الماجد صورتها الدموية باللجوء إلى العنف، عندما أعلن أنه لو سقط مرسي فستكون هناك حرب أهلية، وتأكيداً على أنّ خلعه قتل عثمان بن عفان، ونتيجة لذلك كوفئت الجماعة الإسلامية بتعيين محافظ منها لمحافظة الأقصر، مما أنتج ردود أفعال غاضبة ضد هذا القرار.

كما عمدت الجماعة إلى استخدام سياسة تضخيم بعض الكيانات التي لا ثقل لها في الشارع على حساب تيارات لها وجودها الواضح، مثل إتاحة المجال أمام أحزاب سلفية متواضعة التأثير، مثل حزبي الأصالة والفضيلة وإعطائهم فرص تواجدهم في الفعاليات الرئاسية والمبادرات التي تخرج من حين لآخر لدعم الرئاسة، مع تجاهل حزب النور صاحب الأغلبية الثانية في البرلمان*. وأدى القبض على المرشح الرئاسي المستبعد حازم صلاح أبو اسماعيل إلى اختفاء زخم مجموعات "حازمون"، حيث اختفت أية فعاليات خاصة بهم، إذ تماهوا مع جماعات الإسلام السياسي عامة في الفعاليات المختلفة المضادة لما حدث في الثالث من يوليو ثم في رابعة العدوية وما بعدها.

¹⁴ - حوار مع الباحث أحمد عبد الحميد حسين

* وضح هذا في لقاء الرئاسة مع قيادات الأحزاب، حيث تمّ تجاهل منح رئيس حزب النور الكلمة في اللقاء الأول رغم فسخ المجال لكيانات أقل تأثيراً وشعبية من النور مما أدى لتهديد يونس مخيون بالانسحاب احتجاجاً على هذه السياسة من قبل الرئاسة.

وعلى الجانب التنظيمي تسببت مواقف حزب النور والدعوة السلفية المتتابعة إلى إثارة الانتقاد بين قاعدتهم الرئيسة المنتظمة بالحزب أو الطبقة المؤيدة له من أبناء التيار السلفي العام، وكانت ذروتها في أعقاب عزل مرسي، حيث أجرى الحزب استطلاعاً داخلياً للرأي لمعرفة موقف القواعد من هذه القرارات فكانت نتيجته أنّ هناك ما يزيد عن 60% من المستطلع رأيهم يرفضون الموقف الرسمي، فضلاً عن أنهم رأوا فيه خيانةً للمشروع الإسلامي، إلا أنهم وجدوا فيه أيضاً تقريباً في التجربة الديمقراطية - وإن كانت لهم ملاحظات حول أداء مرسي في فترة حكمه - حيث دفعت هذه المواقف العديد منهم للاستقالات، سواء من بعض القيادات مثل محمد عمارة، و عبد السلام راغب عضوي الهيئة العليا للحزب، وأيضاً الشيخ أحمد أبو العيين مسؤول الدعوة السلفية بالدقهلية، فضلاً عن عدد كبير من أعضاء الحزب وذلك احتجاجاً على موقف "جلال المرّة" - لمشاركته في بيان العزل- ويرون أنه من الأوجب عليه ألا يقف في مثل هذا المشهد ولو ترتّب على ذلك اعتقاله. وبعد أحداث رابعة العدوية استقال الشيخ علي غلاب من مجلس إدارة الدعوة السلفية عن محافظة مطروح بعد أن أعلن العصيان المدني هناك، وردّت عليه الدعوة السلفية بتجميد عضوية الفرع كاملاً.

والنظرة المدققة على موقع "صوت السلف" - ويشرف عليه النائب الأول للدعوة السلفية دياسر برهامي -، توضّح تزايد المواد المنشورة عن جماعة الإخوان المسلمين، يستفتى فيها السائلون عما يُثار من انتقادات للدعوة ومواقفها. ونرى أنّ تكثيف النشر بصيغ متعددة - ما بين الفتاوى ومقالات الرأي والتحليل- في الفترة الأخيرة وغالبها يدور حول الإخوان المسلمين يشير إلى عدة أمور منها: مدى الأزمة التي تعيشها القواعد والمتعاطفون في ظلّ التشرذم السلفي خاصّة، والإسلامي عامّة. كما يأتي النشر أيضاً محاولة من قبل الدعوة لتقوية الموقف الذي اتخذته، ويثبت أنّ الجماعة عليها مأخذ وانتقادات تفسّر أسباب فشلها وضرورة اتخاذ الموقف الذي قامت به الدعوة. خاصّة وسط إصرار د. برهامي على صحة الموقف الذي اتخذته بقوله: "تزداد قناعاتي يوماً بعد يوم بفضل الله علينا في هذا الاجتهاد، لأنه عصم دماء إخواني ومن يواجهونهم من الشعب".

واعتماداً على التحليل الكمي للمواد المنشورة في موقع "صوت السلف" مؤخراً - بناءً على عدد القراءات - (ملحق 1) - نلاحظ تضائل الاهتمام بالسؤال عن قضايا الشريعة ومواد الدستور... إلخ، في حين كانت أعلى القراءات من نصيب الموضوعات التي تناقش المواقف الآنيّة للدعوة تجاه الرئيس مرسي وسبب مطالبتهم بالاستقالة، وموقفهم من النظام الحالي وتجاوزاته. فضلاً عن موقفهم من الإخوان المسلمين، سواء خذلان الدعوة لها، وعدم نصرتها أو حرمة الدماء وموقف القتلى في هذه المظاهرات السلمية التي يدعى إليها... إلخ. مما يشير إلى حجم الأزمة النفسية التي تعانيها قطاعات سلفية رأت أنها تخلّت عن إخوانهم "الإسلاميين" في موضع كان يحتاج لنصرتهم.

ثانياً: الإسلاميون في عيون الآخرين

أدت حالتنا الاستثنائية والاستعلاء السياسي للإخوان المسلمين - ومن حالفها من إسلاميين - إلى تغذية حالة المعارضة لهم من قبل باقي أطراف المعادلة السياسية من العلمانيين وأبناء حزب النور، وتمثل ذلك في التقاء الطرفين - رغم تناقض مشروعاتهما - على معارضة الجماعة. فمنذ أن طرح حزب النور مبادرته للأزمة السياسية في فبراير 2013، واتفقت معه فيها جبهة الإنقاذ بدأت محاولات للدفع تجاه "علمنة" الحزب¹⁵، بالحديث عن تدينه المستنير، فهو الأكثر استنارة من غيره من القوى الإسلامية، وذلك في إطار الصراع الحادث في المشهد السياسي بين جبهة الإنقاذ والنظام "الإخواني". لذا كانت في مبادرة حزب النور عدة فرص جيدة "سياسياً" رآها التيار المدني مناسبة له، منها:

* جذب الحليف "الإسلامي" السابق للإخوان المسلمين لقطع الطريق عن وجود أي تحالف مستقبلي بين أكبر فصليين إسلاميين ضدهم.

* أصبحت فرصة التيار المدني مواتية لتغيير الصورة الذهنية التي طبعها الإسلاميون في وعي الشعب بأنّ الصراع الحادث صراع سياسي، وليس صراعاً بين الإسلام والعلمانية/ الكفر كما حاول الإسلاميون الإيحاء بذلك، وعليه فليس من المعقول أن يتقارب حزب "سلفي" مع جبهة كافرة.

لكنّ هذا التقارب ومحاولات الاحتواء خفّت، خاصّة بعد اللقاء الذي جمع بعض رموز القوى المدنية للتباحث بشأن الدستور ومواده الخلافية، حيث طالبوا فيها بهوية علمانية لمصر وإلغاء دستور 2012، أيضاً بإقصاء التيار الإسلامي من المشهد كاملاً، مما تسبّب في هجوم من قبل التيارات الإسلامية عامّة وحزب النور خاصّة، والذي وصفهم بـ"العلمانية المستبدة". وبعد عزل مرسي دارت حملة إعلامية شديدة في إطار تسويق النظام الجديد ضدّ الفاشية الدينية، حيث استغلّت أخطاءها وتصريحات بعض قياداتها في وصم هذه الجماعات بالإرهاب وسط تجاهل التمايزات بين هذه التيارات، سبقها تنامي حروب الهوية في الشارع ضدّ أيّ مظهر إسلامي في الأسابيع الأخيرة من عمر النظام، حيث وجدنا حالة من حرب على الهوية والمظاهر الدينية في مجتمع يوصف بأنه يضرب بجذور عميقة في التدين. وأصبح العنف اللفظي عنفاً مادياً، إذ أدّت هذه الفتاوى إلى فتنة حقيقية في الشارع وتضييقات تحدث لأول مرّة بصورة مكثفة واسعة النطاق* ضد المظاهر الدينية في

¹⁵ - أحمد زغلول، حزب النور وتداعيات الثالث من يوليو،

www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1720&Itemid=159

* في تاريخنا القريب حدث أمر قريب مما حدث الآن، وإن كان عفويًا ولم يتطور ليصبح ظاهرة في أوساط مختلفة، مثلما حدث في مصر، فبعد خطف جماعة التكفير والهجرة بقيادة شكري للشّيخ محمد الذهبي وزير الأوقاف من منزله في حلوان، قتلته بعد أيام. وقد تسببت بشاعة هذه الحادثة وقتها في كراهية المجتمع للمتدينين عامّةً، فعندما يتواجدون في أي مكان كانوا يتعرضون لشتائم الناس وردود أفعالهم السيئة لدرجة أنهم كانوا يبصقون على أي ملتح.

مصر، حيث بدأ التعدي البدني على الملتحين وسب النساء المحجّبات والمنقّبات، فضلاً عن الاعتداء على عدد من الشيعة نتج عنه مقتل ثلاثة منهم. وبعد عزل وزير الدفاع لرئيس الجمهورية، بدأت موجات عنف تجتاح البلاد، واتهم "الإخوان المسلمون" بأنهم كوّنوا ميليشيات مسلّحة تقتصّ من معارضيها، وبدأ الضحايا والمصابون يزدادون بشكل متسارع. وأصبحت صورة المتديّن غاية في السوء نتيجة التشويه الحادث. يقول د. خالد سعيد¹⁶ المتحدث الرسمي للجبهة السلفية: "بدأ التحريض بتكفير الإسلاميين بوصفهم بتجار الدين والمتأسلمين، حتى أنّ بعضهم قال لي حين سألته: كيف ترضون بما يحدث للإسلاميين والإخوان؟ فقال بالنص: ليسوا مسلمين أصلاً وبالتالي يجب قتلهم؟. وانتهى هذا التحريض بالتطهير والقتل على الهوية؛ كما حدث في أنحاء مصر لكلّ من يحمل مظهراً إسلامياً، بل تعدّى الأمر لحرقهم والتمثيل بهم والتعدي على ممتلكاتهم وقتل نسائهم وأطفالهم. كما ورّعت أوراقا في مدينة المنصورة تنصّ على وجوب تهجير الإخوان والإسلاميين من المدينة التي شهدت أخطر المذابح والاعتداءات حتى الآن، وطبعاً هذا من قبيل تجهيز وتأهيل الرأي العام لما سيحدث بالفعل كما جرى خلال عام مضى".

هذه الحالة الراضة لوجود الإسلاميين، تضع أمامهم العديد من التحديات السياسية أبرزها:

- مدى قدرتهم على إعادة إدارة علاقتهم بالمجتمع: وذلك مرتبط بقدرتهم على إعادة بناء الصورة الذهنية لدى عموم المجتمع واكتساب الثقة التي فقدوها، خاصة بعد الحملات الإعلامية التي شوّهت صورة المتديّن والإسلامي لدى عموم الناس، حيث أدت تطورات الأحداث والخط بين الدعوي والسياسي إلى استغلال ذلك في تشويه السمّة الإسلامي لدى قطاعات من المجتمع بصورة غير مسبوقة، مما أوجد فجوة بين أبناء المجتمع الواحد ترجمت في حالات الاعتداء البدني واللفظي على صاحب أيّ سمّة إسلامي رجلاً كان أو امرأة، وتحميلهم مسؤولية أعمال العنف التي حدثت في المجتمع، سواء في سيناء أو ما تبع فضّ اعتصام رابعة العدوية. ويرتبط بذلك ضرورة اعتذار الإخوان المسلمين عن صمت الجماعة عن الخطابات العنيفة التي أثّرت في الفترة السابقة لعزل مرسي، واستمرت طوال فترة الاعتصام بميدان رابعة العدوية وما بعدها إلى اهتزاز الصورة الفكرية لها، باعتبارها موافقة على هذه الخطابات لأنها لم تنكرها، وهذا يحسب ضدها ويغذّي كلّ ما قيل فيها عن أنها جماعة إرهابية راعية للعنف خاصة مع عدم اعتذارها عن خطئها بالموافقة على دعم جماعات العنف، سواء تكفيرين أو جهاديين.

- نجاحهم في إيجاد مشروع سياسي: بعد عام من حكم د. محمد مرسي، نجد أنّ أداء الإسلاميين المصريين لم ينجح في خلق "نموذج إسلامي" يُحتذى به أو يكون هناك فرصة لتطويره مستقبلاً، كما أنّ الأداء السياسي العام لقوى الإسلام السياسي يشير إلى عدم وجود مشروع خاص بهم فهم يدورون في فلك مشروع الإخوان

¹⁶- <https://www.facebook.com/gabhasalafia/posts/568475136542189>

كعامل مساعد يتم استخدامه لتمرير بعض القضايا مقابل بعض المكافآت من حين لآخر - وهذا يتضح في موقف الجماعة الإسلامية ودعمها المطلق للنظام - وذلك رغم فشل الإخوان المسلمين في تقديم مشروع سياسي حقيقي واضح المعالم، وليس كمشروع النهضة الذي طرح في بدايات ترشحهم وتسلمهم السلطة. وهذا أسهم كثيراً في تغيير الصورة الذهنية للمواطن العادي تجاه التيارات الإسلامية التي لم يجد فيها أي اختلاف عمّن سبقها في الحكم، إذ لم ير أية إمكانية لتحسين سير الحياة اليومية بتوفير احتياجاته الأساسية التي بُشّر بها كثيراً من قبلهم.

كما أنّ السلفيين لم يزالوا حبيسي "مشروع الهوية" منذ أن حملوه كمشروع لهم في ساحة العمل السياسي في 2011، رغم أنّ الدعوة السلفية تدرك جيداً - بحسب برهامي - "أنّ الشعب المصري في مجموعه لا يزايد أحد على قبوله للشريعة الإسلامية ورغبته فيها"، وعندما طرحت مشروعاً سياسياً تمثل في مبادرتها لم تستطع أن تجمع حولها الفرقاء، وتسبب ذلك في إثارة غضب الصف الإسلامي عليه، حيث رفضوا مبادرة النور الذي وُصف بأنه الذراع السياسي لجهة الإنقاذ، ممّا ترتب عليه فقدان جزء كبير من كتلته التصويتية - غير المؤطرة تنظيمياً - الداعمة له سياسياً. والأمر نفسه استمرّ معهم بعد أحداث 3 يوليو، فرغم أنهم انسحبوا من خارطة الطريق بعد أحداث الحرس الجمهوري إلا أنهم أعلنوا الموافقة على المشاركة في لجنة الخمسين التي ستتولى إدخال تعديلات دستورية، ليشاركوا القوى السياسية الساعية إلى الحفاظ على مكتسبات ثورة "25 يناير" في مساعيها، وفي الوقت ذاته لكي يدافعوا عن "مواد الهوية" ومنها المادة 219. فرغم الأثر السلبي الذي أحدثته مواقف حزب النور والدعوة السلفية وما نجم عنها من دعوات مضادة من قبل العلمانيين والإسلاميين تهدف إلى إبعادهم عن المشهد إلا أنّ خوف السلفيين من عودتهم للوضع السابق عن يناير 2011 بكل ما فيه من تضييقات على الحركة والأنشطة هي ما تدفعهم للصمود، بالإضافة إلى رغبتهم في أن يكونوا الممثل الديني في الحياة السياسية المصرية بديلاً عن جماعة الإخوان المسلمين، وهذا ما يجعلهم مستمرين ولو في أضيق الحدود.

وترتبط هذه الخطوات بمدى نجاحهم في الفصل بين الجماعة والحزب: حيث تسبب الخلط بين العمليتين الدعوي والسياسي في التأثير السلبي على الطرفين؛ فمواقف الحزب تأخذها الجماعة والعكس - كما أنّ القرارات لم تصل بعد في جماعات الإسلام السياسي إلى المؤسساتية؛ فهي في النهاية فردانية يتخذها ويسوقها فرد أو أكثر، وفيما بعد يتم تسويقها بين أعضاء الجماعة. كما أنّ تداعيات الأحداث تشير إلى اختفاء شخصية بعض الأحزاب مقابل الشخصية الدعوية ومواقفها، مثل أحزاب الأصالة والفضيلة والبناء والتنمية. مقابل غلبة شخصية الجماعة على شخصية الحزب، مثلما الحال في الإخوان المسلمين وحزبها الحرية والعدالة أيضاً الدعوة السلفية وحزبها "النور"، والمشهد في الأخير على سبيل المثال يشير إلى أنّ الأمور داخل الدعوة السلفية لم تصل بعد للمؤسساتية؛ فهي تدار بشكل مشاخي بمعنى أنّ كل شيخ له تياره الخاص يبحث عنه في كل حدث ويسعى للاستئناس برأيه. فرغم القرار "المؤسسي" الصادر عن الدعوة فيما يخصّ تداعيات 30

يونيو، إلا أنّ القواعد بدأ كل منها يبحث عن رأي شيخه، ومن وجد شيخه صامئاً رفض القرار. كذلك الأمر في الحزب فرغم القرار الرسمي شهدت الفعاليات الداعمة لشرعية محمد مرسي مشاركة العديد من أبناء الحزب كما سقط منهم ضحايا في رابعة العدوية، مثل د. أحمد بيومي أمين حزب النور في مدينة نصر.

ويبقى التساؤل الآن عن موضع جماعات الإسلام السياسي في الفترة القادمة، وهذا يرتبط بعوامل سياسية تتعلق بحالة السماح أو الحظر الذي ستعرض له، وهل ستكون أمامها فرصة المشاركة السياسية - بدرجات متفاوتة - أم لا؟. ويتوقف ذلك على مدى قدرتها على النجاح في التفاوض مع النظام الحالي والوصول لأفضل صيغة ممكنة من أجل البقاء.

كلّ هذا فضلاً عن عوامل تنظيمية ترتبط بمعرفة حجم التغييرات التي أحدثتها تجربتهم في الحكم بدرجات مختلفة وتأثيرات ذلك على الثوابت الفكرية لديهم، وعلى التصوّرات والرؤى وأثر كل ذلك على طبيعة الخطاب المنتظر إنتاجه، ويتوقف ذلك على مدى وجود فكرة نقد ذاتي من عدمها داخل كل جماعة، ورغبة حقيقية في تقييم تجربتهم.

(ملحق 1)

يوليو / نوفمبر 2013

فيما يلي بيان بالمواد التي نشرتها الدعوة للدفاع عن موقفها من الانقلاب¹⁷:

عدد الزوار	التاريخ	الموضوع	عدد الزوار	التاريخ	الموضوع
999	15-09	هل يجب الانضمام للجماعة التي تنادي بإقامة الخلافة والجهاد؟	1412	03-07	حول ما ورد في بيان "الدعوة السلفية" وحزب النور بخصوص الأزمة السياسية الراهنة
2094	15-09	نصرة الإخوان الأولين لقضية الشريعة- عصام حسنين / مقال	735	10-07	دورنا تجاه الفتن الحادثة
1195	22-09	هل يجب اتباع "الدعوة السلفية" وقبول اجتهاداتها؟	1224	10-07	الشماتة في جماعة الإخوان
1050	22-09	هل تختلف صفة ولي الأمر الشرعي باختلاف نظام الدولة؟	4273	10-07	حول اتهام "الدعوة السلفية" بالتخاذل عن نصره الإخوان
1602	02-10	نظرة الإخوان الأولين للأحزاب السياسية - عصام حسنين / مقال	1870	11-07	حول فتوى: "اتهام الدعوة السلفية بالتخاذل عن نصره الإخوان"
1152	22-10	الإخوان الأولون والإنصاف - عصام حسنين / مقال	2729	18-07	الجمع بين نصره الحق وحقن دماء المسلمين
922	24-10	عدم التزام بعض المنتمين للدعوة السلفية باجتهاداتها في مساجدها	884	05-09	حول قاعدة: "الإلزام في التشريع العام بخلاف ما أنزل الله كفر أكبر"
1048	27-10	بين دفع الظلم ورفع	716	08-09	المادة (219) والدفاع عنها
918	28-10	بين "توفيق الحكيم" و"عبد الناصر" - عصام حسنين / مقال	1554	18-08	حول من تقع عليه مسؤولية إراقة الدماء، والجرأة على التكفير
3128	29-10	مستقبل "الدعوة السلفية" حال عودة دولة الإخوان	1708	18-08	هل كل من قتل في الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد من الشهداء؟
632	03-11	كيف يمكن تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر؟	4843	20-08	استمرار النزول والمشاركة في التظاهرات بزعيم سلميتها
1303	04-11	في انتظار الكارثة - عصام حسنين / مقال	3982	26-08	فتاوى استباحة دماء المتظاهرين والمعتمدين، ووصف المخالفين بالخوارج
1299	05-11	اتهام "الدعوة السلفية" بالتحامل على الإخوان ومحاربتهم	1279	22-08	حول ما ورد في بيان "حزب النور" الأخير من التحذير من "الفكر التكفيري"
480	11-11	ترشح الأستاذ المرشد لمجلس النواب - عصام حسنين / مقال	7198	26-08	لماذا نصحتم د. "مرسي" بالاستقالة إذا خرج عليه الملايين دون غيره؟
1213	13-11	ما تثبت به الولاية الشرعية، وحكم الحاكم المتغلب	2916	01-09	لقاء عاصف مع حبيب- عصام حسنين / مقال
428	14-11	حول فتوى: "اتهام الدعوة السلفية بالتحامل على الإخوان ومحاربتهم"	2215	09-09	التاريخ يتحدث... فليصمت الجميع - زين العابدين كامل/مقال
			3448	12-09	ما الفرق بين النظام المصري الحالي والنظام السوري؟ ولماذا شاركنم في "لجنة الخمسين"؟

¹⁷ - اعتمدنا في رصدنا على تتبع المواد التي نشرت على موقع "صوت السلف" في الفترة من أول يوليو وحتى 16 نوفمبر 2013 موعد آخر زيارة للموقع.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com